# الفكر القانوني عند صولون ودوره في بناء وإصلاح دولة مدينة أثينا

م.د. خالد ناجي سوادي الكريماوي
كلية الامام الكاظم(ع) للعلوم الاسلامية الجامعة/ أقسام ميسان

# Solon's Legal Thought and its Role in Building and city- Reforming the State of Athena

Dr. Khaled Naji Swadi Alkreemawi
Imam al- Kadhum College (lkc)
Khalid.naji@alkadhum-col.edu.iq

**الملخص :**

القانون صورة عن ثقافة مجتمع ونضوج فكر أفراده، وُعدّ القانون في المجتمعات القديمة نهوضاً من واقع مظلم الى التحرر من القيود والاعراف البدائية، ومن تلك القوانين التي أخرجت الانسان من تلك العتمة قانون صولون فبعدما انقلب الإغريقي على الواقع الصارم الذي كان يعانيه المجتمع بكتابة قانون دراكون الذي تمثل بالصرامة وسفك الدماء، نهض ذلك المجتمع وتقبل افكار القانون الجديد الذي وجدوا فيه وبمشرعه المنقذ الخلاص من احتكار وظلم الطبقات الأرستقراطية لهم . لذا عالج هذا القانون جوانب الحياة الاجتماعية بمفاصلها .

**الكلمات المفتاحية:** صولون، قانون، الإغريق، اصلاحات، أثينا

**Abstract:**

The law portrays the culture of society and matures the thought of its members. The law promised in ancient societies to rise from a dark reality to freedom from primitive restrictions and norms. These laws brought man out of this silence. The Law of Solon After the Greek revolution, With the rigor and bloodshed, that society has risen and accepted the ideas of the new law in which they found themselves and by its law the savior of salvation from the monopolization and injustice of their own classes. So this law addressed the aspects of social life with its joints.

**Key words**: Solon, Law, Greeks, Reforms, Athens

**المقدمة:**

لدراسة تاريخ الإغريق اهمية كبيرة كونها تعطينا صورة عن المجتمع والحضارة التي نادراً ما تناولت في الدراسات الاكاديمية، وبالتحديد القوانين الإغريقية التي تصور طبيعة التعايش في المجتمع الاغريقي وعلى ضوء ذلك جاءت دراستنا الموسومة (الفكر القانوني عند صولون ودوره في بناء واصلاح دولة مدينة أثينا) لما لهذا الموضوع من أهمية تكمن في معرفة طبيعة هكذا قوانين وتأثيرها على المجتمع وكيفية خروجه من دائرة القوانين الصارمة المتمثلة بقانون ادراكون وكيفية معالجة المجتمع من النواحي السياسية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية، وعليه تمّ تقسيم البحث على مبحثين : يضم الاول أصل لفظ كلمة القانون ومفهوم القانون عند الإغريق، كما ضمّ هذا المبحث صولون وقانونه . في حين جاء المبحث الثاني لدراسة أثر القانون في السياسة والقضاء والحياة الاجتماعية والاقتصادية .

**المبحث الأول**

**أولاً: أصل مصطلح القانون :-**

يرجع أَصل المصطلح الى أنَّه عربي الأصل مادة وشكلاً بدليل عدم إدراج هذا المصطلح، فيما وضعه اصحاب المعاجم من مجموعات للألفاظ المستعربة على الرغم من شيوع استعمالهم وقتئذٍ من حيث مادتها المعجمية، فأصل لفظ (قنَّ) يعني أن تشيع اخبار الشيء للمعان في معرفته وأما من حيث شكله فهو من صيغة (فاعول) العربية التي تدل على الكمال وبذل الجهد[١] .

ومنهم من يرجع أصل مصطلح القانون إلى اللغة الإغريقية ويقال أنَّ اللغة العربية استعارت هذا المصطلح بوساطة التواصل مع اللغة الإغريقية، وعلى الرغم من أَن الكلمة ليست عربية في اصل نشأتها الا أنّها اندرجت في لغتنا العربية منذ ما يقارب أكثر من ألف عام، فقد استعملها ابن سينا لاحد كتبه هو القانون في الطب[٢]، ومن نسبوه إلى أصل أجنبي واختلف الكثير منهم في تحديد اصله، فذهب الكثير من الكتاب إلى انه مشتق من كلمة kanon التي تعني القاعدة أو التنظيم ومنهم من قال أنّه رومي الأصل وقيل أنّه فارسي الاصل[٣] .

**ثانياً : مفهوم القانون عند الاغريق :-**

إنّ أي تجمع انساني من الطبيعي أن يكون بحاجة إلى ضوابط وحدود للروابط الانسانية التي تربط اعضاءه بعضهم ببعض، فكان ظهور القانون كشيء أولي اقتضت اليه الحاجة للحد والفصل بين افراد المجتمع لوضع الحدود وشكل المعاملات بين المدن بعضها البعض وبين الدول من الناحية الاخرى، لذا ولأجل الحاجة الى القانون نشأت منذ قديم الازل علاقة ترابطية بين الإغريق والقانون لقد بلغ الإغريقيون في تقديسهم وولائهم للقانون مرحلة متقدمة إذ سادت تلك الفكرة القائلة بأنّ الولاء للمدينة يتطلب الولاء للقانون الذي تسنّه المدينة والانصياع التام له والالتزام بأحكامه لذلك بدأت رحلة تطور القوانين ومراعاتها لظروف وأحوال المجتمع الإغريقي فبدأ دراكون التشريع بقوانين فضة غليظة لم يقبلها أحد [٤] .

ثم جاء صولون فعدّل من قسوتها ولطّف غلظتها بعض الشيء واعطى بعضاً من الحرية وجزءاً من العدالة للكادحين والمعوزين ثم جاء بركليس[٥] أيضاً باصطلاحات قانونية متعددة ثم كليستينيس[٦] و كان الهدف من كل ما شرعوا الحفاظ على وحدة المدينة و تماسكها و تجنيبها خطر الحرب الاهلية بين الاغنياء و الفقراء تلك الحرب التي طالما قامت والتي توسل الشعراء والفنانون الى الآلهة ان تجنب الاغريق تلك الحرب[٧] .

إن من أهم دوافع اللجوء الى القانون والحاجة الماسة لتشريعاته وجود الأجانب وانتشار الخرافات الدينية وغيرها، كل ذلك لفت الانظار الى علاقة القانون بالأخلاق وضرورة صياغة نصوص القوانين عبر سياق اخلاقي يقبله العرف وتقوده الفطرة وكذلك وضع الحد الفاصل بين القانون والدستور وبيان أهمية كليهما ما يؤكد الفكرة القائلة بأن الاغريق القديمة قدمت للعالم كله فكرة هي الاعظم والاشمل انها فكرة سيادة القانون[٨] .

إنَّ الاثيني لم يكن يعترف بسيادة الشر بقدر ما يعترف بسيادة قوانين بلده التي خُطّت على اعمدة من الحجر حتى تكون ماثلة دائماً امام ناظريه وأطاع أوامره بإرادته واختياره لأنها تمثل عمل العقل خلواً من نواقص هؤلاء البشر ونزواتهم فصورتها دائماً عادلة، فبالقوانين المكتوبة يكون اصغر راعياً في الدولة له شأن متأكداً من مساواته مع اي عظيم امام العدالة، يقول زيمرن عن سلطة القانون انه بمرور الوقت اصبح الناس في حاجة الى شيء

أكثر دواماً وتحديداً لسلطة غير فردية حنكتها السنون ولها من السلطان والقوة ما يمكّن المواطنين من الالتجاء اليها في ثقة واعتزاز في أوقات المحن ، يقول أرسطو: "القانون له قوة الالزام وهو في الوقت نفسه أمر حكيم ناتج عن الحزم و التعقل" [٩] .

ولقد ترسخت في ذهن الاغريقي القديم ضرورة قيام الدولة على قوانين عادلة وحازمة في الوقت ذاته تكفل مبادئ الحرية والعدالة للجميع فنظر إلى القوانين نظرة احترام وتقديس في مجال الشؤون العامة يمنعه احترامه للقانون من الخروج عليه [١٠].

ونجد كذلك أرصيد ملك اسبرطة يقول متفاخراً بأن شعبه قد درب على ضبط النفس؛ إذ لا يسعه الا الامتثال للقانون والانصياع له ، لقد ترسخ احترام القانون بعمق في الشخصية الإغريقية وقد عزز ذلك شعر ايسيخيلوس[١١] الذي اهتم كثيراً بمبادئ القانون وتطبيقاته كما عززه ايضا ملك اسبرطة عندما تعرض للنفي قائلاً لملك مقدونيا عن شعب اسبرطة ان الاسبرطيين احرار وهي حرية لا تعني الحرية في كل شيء وانما يسودها القانون فله في قلوبهم خشية تزيد على خشية شعبك لك ، ونجد أيضاً في صفحات التاريخ الإغريقي أَن بركليس وبندار[١٢] وايسيخيلوس كثيراً ما يتفاخرون بوجود قوانين وبامتيازهم على غيرهم بسن تلك القوانين ليصبح القانون عندهم هو السيد المطاع وهو وحده القادر على صياغة وحدة هيلينية تجمع شتات المدن الإغريقية وهو ما ذهب اليه بعض السوفسطائيين فيما بعد ذلك القانون الذي يربط بين الجميع من خلال ثلاث محاور رئيسة هي :

١- العدل والمساواة بين الجميع .
٢- اخلاقيات القانون وامتثاله للقيم الاجتماعية السائدة .
٣- الحفاظ على سيادته وسلامته [١٣] .

آمن الاثينيون بأنَّ الحكم مرده الى الاقناع لا الى القوة ومن ثمَّ تضمنت تلك الحرية ضرورة احترام القوانين والخضوع لها بحيث يتنازل كل فرد عن جزء قليل من حريته مقابل الحصول على كامل أَمنه وسلامته، وذلك لأجل سيادة القانون في المجتمع كله ولنفس السبب أيضاً كثيراً ما ثار الاغريق ضد نظام حكم الطغاة لأنها لا تعترف بالقانون ولا تستمد الشرعية من الشعب بل تستمد من الفتك والبطش و القوة، لذا يقول يوربيديس عن نظام الطغاة تباً لنظام

لا يسوده القانون بل يسوده طاغية كلمة هي القانون فالسيادة في كل دولة هي القانون وليس الحاكم، وتلازم ذهن الاغريق قاعدتان لا تفترقان ابداً اولاهما الحرية واحترام القانون لذلك نجد بركليس يقول متفاخراً "ليس في حياتنا العامة عزلة ولا في حياتنا الخاصة تشكك من الافراد او سوء ظن ولسنا نبغض جارنا ان هو فعل ما يريد ولا نرميه بنظرة لا يرتضيها ولو كانت لا تؤذيه وان كنا نتذوق الحرية في روابطنا الخاصة لأن روح الوقار تسود تصرفاتنا العامة وان الذي يعصمنا من الخطأ احترامنا للسلطات والقوانين واجلالنا الخاص لما تكفل منها بحماية المظلومين واحترامنا كذلك للقوانين غير المكتوبة التي كان جزاؤها تألب شعور الجماعة على من ينتهكون حرماتها" (١٤) .

ولذا يمكننا القول إنّ احترام الاثينيين للقانون لم يكن مرده الخوف من العقاب بل الحاجة لممارسة اعلى صور الحرية شريطة الخضوع لأحكام القانون، ونجد سوفوكليس(١٥) يُعلي من شأن القانون والمطيعين له بقوله "يمضي الانسان في طريقه تارة الى الشر، وتارة الى الخير بمكر لا يصدق وبدعٍ ودهاء ويُعلي من شأن مدينته عندما يلتزم بقوانين ارضه وحكم آلهته التي اقسم على الاستمساك بها، أمّا ذلك الذي يقدم الأذى الى اخيه في وقاحة حمقاء فليس له موطن ولا مدينة والمعنى نفسه" ويؤكده بندار إذ يقول "ان القانون هو سيد الجميع وان حكمه يمثل العدل لأن القوانين عمياء لا ترى، والمساواة بين الجميع امام القانون في كل شيء ولا فرق بين بضيع و وضيع بل ان القانون وحده يكفل المساواة في ثياب العدالة" (١٦).

وقد ضمنت القوانين للأثينيين سيادة العدل والنظام والمساواة بين الجميع واقاموا حكمهم على أساس القانون وكان شعار حكمهم (قانونية القانون وإلزاميته) وذلك لحث المواطنين على احترام احكامه وتنفيذها، وقد ضمن القانون للإغريق الحماية من استغلال السلطة من قبل الملوك الطغاة واحتكار الاغنياء للسلطة والوظائف العامة(١٧) .

**ثالثاً : صولون وقانونه :-**

صولون شاعر ومشرّع إغريقي عاش (٦٤٠ - ٥٦٠ ق.م ) لكونه شاعراً وحكيماً من حكماء الإغريق السبعة، ومن السياسيين اللامعين فقد انتخبه اهالي اثينا حاكماً وقام بإصلاحات تشريعية وادارية سمّيت هذه التشريعات باسم تشريعات صولون، وهو من جزيرة سلامين

يتصل نسبه بكذروس ثم انتقل في التجارة وكثرت اسفاره وقد أفادته اسفاره في تكوين ثروة وعلمٍ وعرفٍ، وصار فيما بعد احد حكماء الإغريق المشهورين ثم عاد الى اثينا وكان عمره ثلاثين عاماً فوجد أثينا تمزقها الفتن وتنخرها الثورات واهلها يعانون من استبداد الاشرار ويئنون تحت ثقل الديون والحكومة تشعر بالضعف والوهن في علاقاتها الخارجية حتى انها أصدرت منشوراً إلى الاثنيين بأنَّ من يشير بالحرب لاسترداد جزيرة سلامين من يد الميغاريين(سكان مدينة ميغارا التي تقع في أقليم أتيكا) يحكم عليه بالإعدام ولم يرضَ صولون هذا الخمول لقومه واحتال في إنهاء حكمهم وتنكّر بزيّ (الابله) وجعل يركض في الاسواق حتى اجتمع حوله الناس فاستوى على حجرٍ عالٍ وطفق ينشدهم ابياتا يذم فيهم قعودهم عن استرداد حقهم المسلوب والمطالبة بدمائهم فزاد حماسهم وصاح في جمعهم الحرب فتوارى عنهم صولون ليخلع عنه الثياب البالية ثم عاد اليهم ويصيح معهم الحرب لنحمل الى سلامين السيف والنار وسنرد الجزيرة من الميفاريين فأعلى هذا الفوز منزلته واجمع القوم على محبته فقلدوه الارخونية سنة (٥٩٣ق.م ) وكلفوه بسن ما يوافق الامة من قوانين[١٨] .

وفي ظل هذه الظروف التي شهدت الطبقة الارستقراطية وانتشارها بكل جوانب السلطة من جهة وسخط العامة من جهة أخرى وتولي صولون منصب الحاكم التنفيذي والذي كان ينتمي إلى الطبقة الارستقراطية ذات الثروة المتوسطة، لكن على الرغم من انتمائه الى الارستقراطيين اتجه الى التجارة وكّون ثروة عن طريقها وكان لرحلاته المتعددة اثراً في سعة أفقه كما كان للوطنية واعتداله وحكمته أثراً في حرصه على الصالح العام للمجتمع الاثيني[١٩].

تنقل صولون في اقطار بعيدة لامتهانه التجارة التي اكسبته خبرة واسعة واصبح من التجار الناجحين وذو مصالح كثيرة، وكان يسير في عمله على المبادئ التي يدعوه بها في قوله واشتهر بين جميع طبقات الناس بالاستقامة وكان عمره الرابعة والاربعين او الخامسة والاربعين حتى أقبل عليه عام ٥٩٤ ق.م ممثلوا كافة الطبقة الوسطى يدعون الى قبول ترشيحهم اياه ليكون أرخوناً[٢٠] على أن يمنح سلطة مطلقة لإخماد نار حرب الطبقات ووضع دستور جديد للبلاد واعاد الاستقرار للدولة ووافقت الطبقات العليا على هذا الاختيار وهي كارهة وكان الباعث بها على الموافقة ثقتها بأن رجلاً مثله من اصحاب المال لابد ان يكون

رجلاً محافظاً وكانت اعماله الاولى اعمالاً بسيطة منها كانت من قبيل الاصلاحات الاقتصادية الشاملة فقد خيبت آمال المتطرفين بإحجامه عن اعادة تقييم الاراضي ولو كان فعله لأدى الى الحرب الاهلية والى الفوضى التي تدوم جيلاً كاملاً والى عودة الفوارق مسرعة [٢١].

وبعد انتخابه ارخوناً ادرك بحكمته العميقة خطر الديون ونقمة المحرومين والمبعدين عن اوطانهم بسبب الديون العامة والخاصة و القوانين الجائرة التي سنّها دراكون الذي سبقه فأعلن برنامجاً للعفو العام عن كل المدانين بالجرائم باستثناء جرائم القتل وسمح بالمنفيين بالعودة الى اثينا، ثم أصدر قانوناً يقضي بتحرير استعباد الاشخاص الذين يعجزون عن دفع ديونهم، ويبدو أنّ التقدم الفكري في بلاد الإغريق واثينا خاصة قد دعم إصلاحات صولون وقوانينه ولذلك فرض لتنفيذ هذه القوانين عقوبات صارمة على مخالفيها ولم يكن بحاجة الى الادعاء كما فعل معظم من عاصره ومن سلفه من مشرعي العالم القديم بأن الآلهة اوصت بها مثلما فعل المشرّع الاسبارطي (ديكوروغوس)[٢٢] مع ذلك فان نظرة عامة إلى هذه القوانين تدفع إلى القول إنَّ أبرز ظاهرة فيها كانت الاعتدال فلم يندفع بتأييد مطالب المتطرفين من الطبقات كافة فعمل على إرضاء كل طبقة بقدر ما تمكنه الاوضاع العامة من ذلك ولذلك عارضه الكثير من افراد الطبقات الثلاثة ولكنه كان يتمتع بتأييد كبير في صفوف العامة ، ومع كل ما يقال سلباً أو ايجاباً لشخصية صولون فمّما لا شكّ فيه انه كان أباً للديمقراطية الاثنية[٢٣]. وقد اصبحت اثينا بفضله الزعيمة التجارية في بلاد البحر المتوسط[٢٤].

وعمل صولون على اصلاحات عامة تتناسب مع التقدم الفكري الإغريقي والاثيني بشكل خاصة إذ دعم اصلاحاته، فضلاً عن فرضه للعقوبات الصارمة على مخالفتها . وبدأ يرفع الظلم والحيف عن الفلاحين و الزّراع وقد أصدر صولون قانوناً اشتهر باسمه فقد امتازت شريعته بضمان إحقاق الحقوق وبأصول التقاضي مثل نظام المحلفين وتساوت الشريعة بين جميع المواطنين الافراد وبهذا أصدر صولون دستوراً للدولة اعطى فيه جميع المواطنين حقه في الحكومة سواء في ادارة شؤونها وقد قسم الشعب بهذا الدستور على اربعة طبقات [٢٥] . وقد اتبع صولون الطريق الاوسط في حكمه و ابقى بذلك على الدولة[٢٦] .

**رابعاً: القانون:-**

تقسم قوانين صولون على قسمين رئيسين أولهما: ربط الطبقة التجارية الصاعدة ومحاولة التوفيق بين مصالحها ومصالح الطبقة الارستقراطية القديمة، والقسم الثاني يهتم بمعالجة وضع العامة، ففيما يخص القسم الأول نجد صولون يربط في قانونه بين الثروة بوجه عام وبين الحقوق السياسية اذ صار للدخل السنوي للفرد مقداراً . وبصرف النظر عن مصدر هذا الدخل وقسمته سواء أكان من الارض أو من التجارة هو الاساس الذي تقوم عليه درجة تمتعه بهذه الحقوق وقد انتفع صولون من التقسيم الاجتماعي الذي ربما كان موجوداً كله او قسماً منه على الأقل في اثينا قبل عهده ومقتضى هذا التقييم كان المجتمع الاثيني ينقسم على طبقات اربعة على وفق دخل كل فرد في السنة مقدراً بمعايير من الحبوب او الزيت وأولى هذه الطبقات ينتمي اليها كل من كان دخله في السنة خمسمائة معيار وتسمى طبقة اصحاب الخمسمائة معيار والطبقة الثانية تسمى طبقة الفرسان لا يقل دخل افرادها على ثلاثمائة معيار على اساس ان هذا الدخل هو الحد الادنى الذي كان يمكن صاحبه من الخدمة في التعبئات العسكرية في كتائب الفرسان في ذلك الوقت الذي لم تكن فيه الدولة تنفق على قواتها الضاربة وانما كان على المواطن ان يقوم بتسليح نفسه والإنفاق على معداته في ميدان القتال ثم تلي طبقة الفرسان نزولاً في السلم الاجتماعي الطبقة الثالثة التي كان دخل الفرد فيها لا يقل عن مائتي معيار في السنة وقد سماها الاثنيون طبقة اصحاب النير على اساس أنّ الارض التي تتبع هذا القدر من الدخل يلزم فلآحها على استعمال المحراث بالنير الخشبي [٢٧] .

بعدما وضع صولون هذه القوانين عام ٥٩٤ ق.م وبها وضع الحجر الاساس للديمقراطية الإغريقية بما ادخل من اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية قضت على نظام الحكم الارستقراطي واعطت للطبقة الشعبية دورها في نظام الحكم وتسيير شؤون الدولة فشارك المواطنون في الجمعية الشعبية ( الاكليزيا )[٢٨] التي من اختصاصها انتخاب كبار الموظفين ورجال التشريع واعلان الحرب وإبرام المعاهدات كما أنشأ صولون المحاكم الشعبية التي كانت تختار اعضاءها من بين عامة المواطنين وقد كانت من أهم هذه التشريعات :-

١ – إلغاء نظام الرق بسبب الديون وهو ما يطلق عليه (ساس سكتيا) بالإغريقية ويعني وضع الثقل .

٢ –إصدار قانون يعفي الابن من مساعدة ابيه اذا لم يكن هذا الاب قد علّم ابنه مهنة .

٣ – جعل أساس الاشتراك في الحكم مقدار الثروة التي يملكها الفرد وبهذا المبدأ قضى على احتكار الاشراف للوظائف السياسية وأتاح للعامة الاشتراك بالسلطة على حسب ما يملكه الفرد من ثروة او ما يدفعه للمدينة من ضريبة .

٤ –قسّم قانون صولون المواطنين على أربعة طبقات : تمثل بالاغنياء والفرسان والطبقة الوسطى وطبقة الحرفيين وطبقة المعدمين[٢٩] .

٥ – قيام المحاكم الشعبية وفي هذه المحاكم التي أصبحت ملمحاً اساسياً من ملامح المجتمع الاثني منذ عهد صولون وأصبحت الهيئة القضائية تتكون من أعداد كبيرة من عامة المواطنين بما فيهم افراد الطبقة الاجتماعية الرابعة وكان المواطنون الجالسين في صورة هيئة قضائية من هذه المحاكم ينظرون فيها يقدم امامهم من شكاوى و تظلمات واتهامات ونحن نعرف أنّ هذه المحاكم اصبحت في مدّة لاحقة تسيطر سيطرة تامة على تصرفات الهيئة التنفيذية بما في ذلك محاسبة اعضاء هذه الهيئة والنظر في الشكاوى ضد أي إجراء يتخذه أحد اعضاء هذه الهيئة ضد أي أحد من المواطنين ولكن من الارجح ان مثل هذه الحقوق الواسعة للمحاكم الشعبية جاءت نتيجة تطورات كبيرة [٣٠] .

ولما بلغ صولون عام ٥٧٢ق.م سن السادسة و الستين آثر الحياة الخاصة واعتزل منصبه بعد أن ظل ارخوناً خمساً وعشرين عاماً وبعد أن أخذ الممهد على اثينا بإيمان مواطنيها بان يطيعوا قوانينه بلا تغيير فيها ولا تبديل مدة عشر سنين وسافر بعدئذٍ ليطلع على حضارة مصر والشرق[٣١] .

**المبحث الثاني : آثار قانون صولون**

**أول : الاثر السياسي :–**

إن قوانين صولون التي حلّت محل قوانين دراكون كانت شاملة جداً اذ تناولت الكثير من أوجه الحياة العامة والخاصة للمواطنين والتي تشمل أو تخص اصلاحاته من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، أمّا من الناحية السياسية فلعل خير ما يوصف به نظام صولون انه نظام تيموقراطي اي أنه نظام وزعت به الامتيازات السياسية طبقاً للثروة ولذلك منحت الطبقات الثرية سلطة كبيرة غير أن الاعتراف بالحقوق السياسية للطبقة الصغيرة كما ذكرنا

كان خطوة كبيرة نحو الأمام تبرر اعتبار صولون ( بأبي ) الديمقراطية الاثينية وكانت اثينا تشهد نظاماً استبدادياً [٣٢].

لقد تقّبل صولون الاساس القبلي والتقييم المالي للمواطنين على حالهما كما كان من قبل ولكنه تدخل بالتغيير والاصلاح تعرض في اتجاه ديمقراطي واضح بالنسبة للوضع السياسي للطبقة الدنيا اولاً ثم بالنسبة لطريقة التعيين للمناصب المختلفة على نحو يضعف من قيود حكم الاقلية السائدة ثانياً، أمّا بالنسبة للطبقة الدنيا (التبتس) فبعد أن حرّرها اجتماعياً لقوانينه الثورية من مشكلة الديون خطا خطوة ايجابية نحو تحريرها سياسياً ايضاً، إذ أدخلهم جميعاً اعضاءً في الجمعية العامة دون أي قيدٍ مالي وهكذا اصبحت هذه الجمعية الشعبية تضم لأول مرة مجموعة من المواطنين الاثينيين على قدم المساواة لغير استعفاء لا فرق بين غني وفقير فقد عهد صولون الى هذا المجلس مهمة انتقاء الحكام الذين كانوا ينتخبون في السابق من قبل مجلس الشيوخ وكان جميع الموظفين مسؤولين أمام المجلس الذي يستطيع معاقبة اي موظف والذي يحق له أن يحاسب الحكام والقواد عند انتهاء عملهم وأن يحرمهم من ان يصبحوا أعضاءً في مجلس الشيوخ [٣٣] . وكانت من مهام هذه الجمعية الموافقة أو رفض الموضوعات التي تتم مناقشتها في مجلس الاربعمائة(البولي)(الذي ينتخب أعضائه من القبائل الاربعة في اتيكا)[٣٤] .

إنّ حركة الاصلاح في أثينا كانت تطالب بدستور جديد وقوانين عصرية قد ظهرت بين طبقة التجار وأرباب الصناعة عند الذين ارتفع شأنهم آنذلك وازداد نفوذهم واخذوا يطمعون بالاشتراك في الحكم، وقد أدرك صولون اهمية هذه الطبقة واراد ايصالها الى حقوقها و لذلك اتخذ اساساً لتصنيف سكان اثينا قائم على مقدار الدخل السنوي عوضاً عن النسب اي إنّه اقر التقييم الذي كان سائداً بالفعل والذي يميّز بين هذه الطبقات الاربعة التي تم ذكرها .

وكانت استقطاعات الافراد من الضرائب المفروضة عليهم متناسبة مع قدر دخلهم فكان افراد الطبقة الاولى يدفعون ضريبة( ١٢ %) ، وافراد الطبقة الثانية (١٠%)، وافراد الطبقة الثالثة (٥%)، بينما كان افراد الطبقة الرابعة لا يدفعون أية ضريبة مباشرة او بالمقابل افراد الطبقة الاولى وحدهم كان يمكن أن ينتخبوا لوظيفة الحاكم أو القائد أو الخازن وكانت الوظائف

الثانوية مقتصرة على الطبقة الثانية الذين يتألف منهم الفرسان في الحرب ، أمّا الطبقة الثالثة كان افرادها يؤلفون المشاة ذوي الاسلحة الثقيلة بينما يخدم الطبقة الرابعة كالجنود أو بحارة عاديين [٣٥] .

وتّوخى صولون في القوانين السياسية أضعاف شوكة الاشراف وإحلال الطبقة الوسطى محلهم، فبعدما قسّم الأثينيين إلى اربعة طبقات حسب الدخل السنوي فقرر صولون أن أفراد الطبقة الثلاثة الأولى هم الذين يمكن قبولهم في الوظائف العمومية، أما الرابعة فلها أن تحضر جمعيات الشعب ومداولات المحاكم لتعطى صوتها فيها[٣٦] .

وقد أبقى القضاة التسعة على رأس الحكومة ولكنه حظر عليهم تولي المناصب العسكرية وشّكل مجلساً مؤلفاً من أربعمئة عضو ينتخبون من الطوائف الثلاثة الاولى حيث يؤخذ مائة عضو من كل قبيلة ورأيه شورى فيما يعرض عليه القضاة من الاعمال وله النظر في كل اللوائح والمنشورات والرسوم فيتداول فيها ثم يعرضها على الجمعية العمومية لترفضها او توافق عليها، والغرض من فكرة صولون كي لا يعطي الفرصة لفئة معينة تحتكر وتسيطر على الدولة ابتدع نظام ترشيح الموظفين على وفق قبائلهم . وجعل فوق ذلك محكمة الاريوباجوس وهي المجلس الاعلى وأعضائه من الشيوخ الفضلاء ومن اختصاص النظر في المشاكل الرئيسة ومراقبة اخلاق الامة والاشراف على اعمال القضاء وله ان يبدي رأيه بعد المجلسين الاولين فيعمل به . فكانت الحكومة بمقتضى هذا التشريع مزيج من الارستقراطية والديمقراطية عمل بمهارة وحكمة[٣٧].

كما أدخل صولون مبدأ القرعة في تعيين معظم المناصب من بين مرشحين سبق انتخابهم من القبائل الاربعة وما يتعلق بالأرضية التسعة فقد كانت كل قبيلة تنتخب عشرة مرشحين ثم يتم اختيار تسعة من بين الاربعين مرشحاً من مجموعة القبائل الاربعة وقد يبدو لنا ان استعمال مبدأ القرعة في التعيين في مناصب الحكومة غريب وقد يقول قائل انه قد يأتي لمنصب الحكم شخص غير مناسب بطبيعة الحال، كان الاثنيون مدركين هذه الحقيقة ومع ذلك فقد احتاط صولون بمثل هذا الاعتماد بأن جعل مرحلة القرعة بعد مرحلة الانتخاب المباشر في كل قبيلة ومن الغريب أنّنا سنجد الحركة الديمقراطية في اثينا تتحمس في المستقبل لتعميم

مبدأ القرعة بوصفه مبدأ ديمقراطياً ضد مبدأ الانتخاب الذي نظروا إليه على انه مبدأ ارستقراطي ولعل السبب في ذلك أنّ عملية التصويت والانتخاب تتأثر عادة بعوامل النسب والمكانة الاجتماعية في حين يختفي اثرها في نظام القرعة وهكذا يمكن القول أن صولون على الرغم من ابقائه الارخونية في الطبقة العليا الا أن ادخال نظام القرعة في المرحلة الثانية اضعف من سيطرة الاسر القوية [٣٨].

إن دستور صولون قد أبقى على رأس الحكومة مجلس الشيوخ ولكن بعد ان نزع عنه بعض السلطات من جهة وبعد ان جعلة مفتوحاً لكل افراد الطبقة الاولى مهما كان نسبهم من جهة ثانية ثم أنه اوجد الى جانب ذلك مجلساً جديداً يسمى مجلس الاربعمائة هذا المجلس الذي يهيئ المشاريع التي يجب عرضها على مجلس الشيوخ وبذلك يستطيع ان يراقب جميع القوانين، وتتجلى النزعة الديمقراطية (( عند صولون )) في احيائه مجلس الشعب الذي كان معروفاً في العهد الهوميري والذي يشترك في مناقشته جميع المواطنين، وقد عهد صولون لهذا المجلس بمهمة انتقاء الحكام الذين سبق انتخابهم من قبل مجلس الشيوخ وكان جميع الموظفين مسؤولين تجاه هذا المجلس الذي يستطيع معاقبة اي موظف الذي حق له محاسبة الحكام و القواد عند انتهاء مدة عملهم وان يحرمهم من أن يصبحوا أعضاءً في مجلس الشيوخ[٣٩]. شهدت أثينا بالفعل مثالاً بارزاً للتجديد الدستوري، والذي كان يُطلق عليه بشكل صحيح (isonomia) (المساواة في القانون) . لم يكن هدف صولون تخريب علاقات القوة القائمة بين الطبقات المختلفة في الواقع استبعد إصلاحه (isonomia) أي التقاسم العادل للخروج من الارض، والتي كان الناس يأملون في الحصول عليها . كان هدفه هو الاضطراب الناجم من عدم المساواة البشعة على المستويين السياسي والاجتماعي . كان الحل الذي ابتكره إخضاع جميع أفراد الشعب دون استثناء لسلطة القانون ومن هنا جاء مصطلح (isonomia) . في حين أن هذا القانون لم يحسن مباشرة الكثير من المظلومين، في الحقيقة إن اضطرار النبلاء للامتثال له يمثل ضمانة. لدوره كمشرع، كان هدف صولون تحقيق الانسجام مع البوليس(دولة المدينة) والقضاء على الاسباب الجذرية للخلاف وعدم الثقة المتبادلة بين الفصائل، دون الإخلال بالإطار الموحد للسلطة السياسية، الذي ظل الى حد كبير على نفس

الاهداف . كما كان الحال، فإن الإصلاح الصولوني لم يدم طويلاً. بعد خمس سنوات فقط من تقديمه اندلع الاقتتال الداخل الشرس مرة أخرى في أثينا(٤٠) .

**ثانياً : الأثر القضائي :-**

عالجه قانون صولون الناحية القضائية اذ نصت على قيام المحاكم الشعبية وهي محاكم اصبحت ملمحاً اساسياً من ملامح المجتمع الاثني منذ عهد صولون واصبحت الهيئة القضائية تتكون من أعداد كبيرة من كافة المواطنين بما فيهم افراد الطبقة الاجتماعية الرابعة وكان المواطنون الجالسون في صورة هيئة قضائية في هذه المحاكم ينظرون فيما يقدم امامهم من شكاوى التظلمات واتهامات حتى سيطرت هذه المحاكم سيطرة تامة على تصرفات الهيئة التنفيذية بما في ذلك حق محاسبة اعضاء الهيئة والنظر في الشكوى ضد أي إجراء يتخذه أحد أعضاء هذه الهيئة ضد احد المواطنين لكن من الارجح ان مثل هذه الحقوق الواسعة من المحاكم الشعبية جاءت نتيجة تطورات طويلة وربما كان من الاقرب الى الصواب في هذا الصدد أن نفترض أنَّ دور هذه المحاكم عندما شكلت في عهد صولون كان ينحصر في الرجوع اليها لاستئناف اية احكام يتجاوز فيها اعضاء السلطة التنفيذية حدود السلطة المخولة لهم وهو دور يشكل في كل الاحوال البداية الاولى للسلطة القضائية الكبيرة التي اصبح يتمتع بها المواطنون الاثنيون عندما وصل المجتمع الاثني إلى أقصى مراحل تطوره (٤١) .

أراد صولون من وضع قانونه هذا للتخلص أو الحد من آثار السلطة الابوية او يحد من آثارها وذلك بالاعتراف بحقوق الافراد وحمايتهم امام محاكم تنشئها الدولة ومن امثلة احكام هذا القانون تلك التي خففت من المركز القانوني المدين لقد حرم هذا القانون من الفاحش وذلك بتحديد سعر الفائدة، كما انه أبطل الديون القديمة وحرر المدينين المترقين؛ بسبب العجز عن الوفاء لتلك الديون وحرّم اخيراً التنفيذ على الشخص المدين عند عدم الوفاء بالدين وذلك بمنع بيعه او قتله، ويلاحظ هذا القانون أنّه لا يرجع إلى اصل ديني انما يعتمد على الشعور الاجتماعي بضرورة الاعتراف بحقوق الافراد وحمايتها بالوسائل القضائية التي تشرف الدولة عليها وأخرج هذا التشريع فكرة القانون من نطاقها الديني وادخلها في مجال سياسي يستوحيه العقل البشري ولم يتضمن قانون صولون جميع الاحكام القانونية التي كانت نافذة في عصره

بل ترك الكثير منها من دون ان يتعرض لها ومن تلك القواعد الاجراءات القضائية واحكام المعاملات التجارية التي كانت مقتبسة من القوانين البابلية والفينيقية [٤٢] .

**ثالثاً: أثر القانون في الاقتصاد :-**

لقد أدرك صولون بفضل تجاربه الشخصية وخبرته العملية إنَّ الاصلاحات القضائية والاجتماعية والسياسية لا فائدة منها إن لم يرفقها اصلاحات اقتصادية وفي الحقيقة ليس بالاستطاعة المحافظة على التوازن والسلام بين الطبقات، فان لم تكثر الثروة العامة وتوزع بأكثر ما يمكن من العدل بين مختلف الطبقات ويطمئن الجميع على ضمان مصالحهم المادية، نستدل على ذلك من خلال إصلاحات صولون التي تدلنا على ثقافة رفيعة واهتمام بالغ بأحوال المجتمع الاثيني في عصره التي اخذت شهرة وشعبية بين معاصريه على اختلاف انتماءاتهم الطبقية ويتضح من بعض أشعاره انه كان له موقف محدود من الازمة القائمة واسبابها؛ إذ ألقي اللوم على الاثرياء لانهم السبب في الصراع [٤٣] .

وبدأ صولون اصلاحاته الاقتصادية من الناحية الصناعية فبدأ بتشجيع الصناعة وتصديرها والزم كل والد أن يعلم ابنه حرفة او تجارة حتى لا يشب عاطلاً كما شجّع الحرفيين الاجانب على العيش في أثينا على الرغم من انه لم يعدّ هم مواطنين بل عرف وضعهم الاجتماعي ((بأصحاب المهن )) وكان هدفه تشجيع الصناعة الاثينية، لأن الاواني والصناعات الكورنثية كانت تحتكر الاسواق وقتئذٍ وبالفعل بدأت صناعات الاواني الاثينية تأخذ طريقها الى الاسواق الخارجية وكانت هذه بداية لصناعة اشتهرت بها أثينا فيما بعد، ومن الرسوم التي كانت تزينها تستقي مصادرنا من الحياة الاجتماعية واليومية بل والدينية ايضاً، كما غيّر صولون النظام النقدي فاستعمل للمعاملات المالية وحدة جزيرة يوبويا النقدية؛ لأنها كانت أكثر شيوعاً من وحدة جزيرة أيجينا المالية التي كانت مستعملة في اثينا قبل مجيء صولون كما نسب إليها عادة تنظيم الموازين والمكاييل المقاييس[٤٤] .

وفي عهد صولون ازدهرت حركة التجارة فكانت نتيجة ذلك ظهور الطبقة الصاعدة من التجار تسيطر على هذا المورود من مورد الانتاج بينما كانت الطبقة الارستقراطية تسيطر على الاراضي الزراعية والرعوية ولكن هذا التطور الجديد كان يحمل بذور تطور آخر

فازدهار التجارة يعني إلى جانب ظهور طبقة التجار ظهور وعي الطبقة العاملة بدورها في المجتمع الإغريقي فمهمة صاحب الحرف الذي يعثر على السلع اللازمة للتبادل التجاري وهم عمال الموانئ والبحارة وهم الجنود الذين يحاربون في المعارك الشرسة التي تتمخض عنها المنافسات التجارية الحادة بين المدن الإغريقية على انتشار الاسواق التجارية وعلى خطوط التجارة البحرية كان الوضع المترتب على ذلك وضعاً اقل ما يوصف انه متداخل وكانت الطبقة الارستقراطية القديمة تسيطر على الارض التي لم تعدّ مورداً للإنتاج الرئيس ولكنها تملك شرعية الحكم ثم تسير أمور المجتمع لصالحها وطبقة التجار تسيطر على التجارة التي أصبحت مورد للإنتاج ولكنها بعيدة عن الاشتراك في الحكم ومن ثم لا تستطيع الدفاع عن مصالحها وعلى اثر ذلك وضع صولون مجموعة من القوانين والانظمة التي تخص التجارة الخارجية والداخلية ومن تلك القوانين التي وضعها صولون هو التعريفة الكمركية على السلع المستوردة والصادرة [٤٥] .

وايضاً من اصلاحات صولون من الناحية الاقتصادية أنه قام باستبدال النظام النقدي ويقال انه حفظ قيمة العملة فبعد أن كانت المينا = ٧٣ دراخمة جعلها تساوي ١٠٠ دراخمة وقد تباينت الآراء في تقدير هذا التعديل واهدافه . أو أنه كان وسيلة قصد بها تعويض الملاك عن بعض ما اصابهم من جراء إلغاء الدين وذلك خفض قيمة دينهم نسبة ٢٧% ، أو قد يكون القرار ضربة ثانية للملاك الذين كانوا من اصحاب الديون من طرف التجار أو الصناع إذ خفضت مستحقاتهم بالنسبة المشار اليها، ولكن يبدو أنّ الهدف الاكبر لصولون من هذا التعديل كان إتاحة الفرصة أمام التجارة الاثينية للتطور والازدهار[٤٦] .

ومن اصلاحات صولون الاخرى أنّه قام بإلغاء الديون القائمة سوأ كانت للأفراد ام للدولة واطلاق الذين اصبحوا عبيده بسبب الدين كما حرم رهن الانسان لنفسه في المستقبل لقاء دين ما[٤٧] ، ومن خلال هذا القانون تصدى صولون لأعباء الازمة الاقتصادية فبدأ في حل مشكلة الديون واصدر في ذلك قانونين ثوريين هما:-

أ – منع أن تكون الديون بضمان شخص المدين فوراً في المستقبل .

ب – إلغاء وإسقاط جميع الديون العامة والخاصة .

وكان لهذين القانونين ردة فعل قوية في المجتمع الاثني ففي الأول حرر الطبقة الفقيرة من الاثينيين من الخوف الذي كان يهددهم بل تحولهم إلى العبودية وقد كانوا تعرّضوا له فعلاً قبل صدور قانون صولون وهكذا لم يعد ممكناً أن يتحول الاثني الحر الى العبودية ثم جاء القانون التالي مكملاً للأول؛ لأنه أدى الى تحرير المواطنين والاراضي معاً وذلك عن طريق إلغاء جميع الديون القائمة وإبطال كل ما يترتب عليها والمقصود **بالديون العامة** : هي الضرائب المتأخرة المستحقة للدولة من الافراد على مالهم من أرض وممتلكات وبسبب عجز اصحابها عن دفع ضرائبها كانت الاراضي كثيرة مهددة بالمصادرة ثم البيع عادت للأثرياء، أما **الديون الخاصة** فهي التي بين الأفراد وكثيراً منها كان بضمان ما يمتلكه المدين من أرض أو بضمان شخصها ففي الحالتين كان الضمان الى ملكية الدائن الثري سواء أكانت ارضاً او شخصاً و يعد هذا القانون من أخطر ما أصدره من القوانين في التاريخ القديم و قاومهم أصحاب العمال مقاومة عنيدة ولكنه يعتقد انه الحل الوحيد للمشكلة القائمة واطلق عليه وصف يعني (( رفع العبء )) عن كاهل المجتمع[٤٨] .

ومن قوانين صولون المهمة الحد من البذخ والإسراف فقد رأى صولون أنّ الاغنياء ينفقون بالترف في مناسباتهم مثل الشعائر الجنائزية وفي حفلات الزواج و غيرها من المناسبات وحدد مبلغاً معيناً كحد اقصى ينفق على هذه المظاهر الاجتماعية التي تكون عاهة على الحياة الاقتصادية ويحد من أن يثير بذخ الاغنياء حقد الفقراء الذي قد يتبعهم للثورة، وأيضاً قام بمنع تصدير القمح وادرك صولون أنّ انتاج اقليم اتيكا من القمح لا يكاد يكفي سكانه على الرغم من ذلك فقد كان التجار الاثنيين يتاجرون فيه ويصدرونه للمدن المجاورة الاخرى و غيرها من البلدان وثم يستوردونها مرة أخرى الى اثينا ليباع بأسعار باهظة وهكذا وجدوا في ذلك مورداً للسكن السريع وعلى ذلك حرّم صولون تصدير القمح خارج اتيكا و جعل التصدير على زيت الزيتون والمصنعات حتى يهبط ثمنه ويضمن للفقراء خبزهم [٤٩] .

وأراد صولون من هذه القوانين المساواة بين الطبقات، او ضمان حق الفقراء ومع هذا التمييز بين المواطنين حسب الثروة فإنّ تصنيف صولون قد قضى على النظام القديم الذي أسنده على العصبية القبلية ويحصر السلطة في الأسر النبيلة وإلى قانونه يرجع الفضل في تحرير الفلاحين من العبودية وبذلك نشأت في اتيكا طبقة من المزارعين يملك كل منهم

الارض التي يفلحها وشجعهم على زراعة اشجار الزيتون وتصدير زيت الزيتون ومن هؤلاء المزارعين كانت تتألف جيوش اثينا التي امتازت بالشجاعة في صد الغارات الفارسية والتي استطاعت الحفاظ على استقلالها وحريتها مدى الاجيال ويمكن ان نعرف مدى توزع الاراضي بين السكان والاحصاء الذي اجري بعد الحروب البلوبونيزية عندما اقترح بعضهم اختصار حق الانتخاب الذين يملكون ارضاً قد تسن أنه لم يكن في أتيكا كلها سوى خمسة الاف مواطن لا يتوفر فيهم هذا الشرط (٥٠) .

ونظراً لحكمة صولون ورسالته السامية في تحقيق اكبر قدر من التطور والتقدم للمواطنين والدولة معاً لم يكن من أبهر رجال السياسية فقط انما الاقتصاد ايضاً وذلك للقوانين التي اصدرها عُدّت من اهم القوانين الاقتصادية في التاريخ القديم على الاطلاق والتي تشابه في مجتمعاتنا المعاصرة (( القوانين الاستثمارية))، وبذل صولون كل مجهودة ليجعل من اثينا مركز صناعياً فالثروة في رأيه اول احتياجات اثينا وافضل طريقة لجمع الثروة هي خارجية اي بواسطة البضائع وجذب نشاط التجار والصناع الاجانب فلذلك لم يستطع صولون مقايضة هذه الثروة بما تنتجه اثيا من منتجات زراعية؛ نظراً لفقر تربتها وعدم كفايتها للسكان وانما بالمصنوعات وهنا تكمن الصعوبة وإن كان في اثينا الكثير من خامات الرخام من قبل نلتليكوس والفضة من جبل لاريوم وانواع من اجود صلصال الاغريق اللازم لصناعة الأواني، إلا أنّه لم يكن في اثينا من الأيدي ما يكفي لصنعها فهي كانت بحاجة الى المزيد من الصناع المهرة، كما عمل صولون على تشجيع هجرة الصناع الاجانب فكان احد اركان الزاوية في السياسة الاقتصادية (٥١) . وتكمن رغبة صولون في إنقاذ الفلاحين من مشاكلهم المالية؛ اذ كان الفلاح في تلك الفترة غارقين في الديون نتيجة للفارق الكبير في أسعار الفضة بين مدينتي أثينا وأيجينيا(٥٢) ممّا دعا صولون الى الى انتاج دراخمة قيمتها توازي قيمة الفضة المحلية . وكان وزن الستاتير(المثقال) الكورنثي يعادل وزن الستاتير الصولوني أي ١٣٠ حبة، ومن هنا يتضح أن صولون أتى بإمدادات الفضة من كورنثا وأعاد سكها لتلائم الاستخدام الاثيني . وفضلاً عن ما تقدم كان سعر الفضة في أثينا أقل من كورنثا وبالتالي أعلى منه في أيجينيا، وقد مكنه ذلك من جعل الستاتير يحسب بثلاث دراخمات في كورنثا ودراخمتين في أثينا(٥٣) .

وقد أجمع الإغريقيون على اعتبار صولون من أبرز حكامهم السبعة ولعل اكبر برهان على حكمه التأثير الدائم والعميق الذي احدثته قوانينه في حياة الاغريق، فإنّه على الرغم من التقلبات التي طرأت على اثينا في العصور التالية فقد ذكر الكاتب الروماني (( شيشرون))[٥٤] إنه وبعد خمسة قرون فإنَّ الأسس التي وضعها صولون وقام عليها دستور اثينا ظلت سائدة حتى عهده[٥٥]، وإنّه بفضل اصلاحات صولون الاقتصادية استطاعت اثينا أن تتقدم في الصناعة والتجارة وتحتل المقام الأول بين جميع الدول في البحر الابيض المتوسط فنظام الحكم الجديد الذي قضى على الامتيازات القديمة، شجع على تقدم العلوم والفنون وانتشار الثقافة وازدهار الحضارة ومهد السبيل للعصر الذهبي في تاريخ الاغريق [٥٦] .

**رابعاً: أثر القانون في الحياة الاجتماعية :-**

بدأ صولون عمله من الناحية الاجتماعية بعدة أمور ومن تلك الأمور إعلان العفو العام لتصفية الماضي فسمح للمنفيين بالعودة الى وطنهم وأعاد اليهم حقوقهم المدنية عدا الذين حكم عليهم بجرم القتل ثم ألغى جميع الديون سواء أكانت للأفراد ام للدولة وأعاد الاملاك المرهونة الى اصحابها وحرر الافراد الذين كانوا قد اصبحوا اقنانا مرتبطين بالأرض بسبب عجزهم عن تسديد ديونهم بل انه اعاد الحرية الى الذين كانوا قد بيعوا الى البلاد الخارجية ثم اصدر قانوناً يحرم فيه استعباد اي شخص في المستقبل مقابل دين يعجز عن تسديده، وبذلك وضع صولون مبدأ الحرية الشخصية الذي اصبح احد معالم الديمقراطية في اثينا [٥٧] .

وبعد أن وضع صولون اساساً للصناعة الاثينية ارتأى إعادة الامتيازات الطبيعية لكافة الطبقات فمثلاً منع بوروليتاريا المجتمع الاتيكي الحق في أن يصبحوا أعضاء في التنظيم الشعبي وهو الجمعية العامة ولذا أعاد تقييم طبقات المجتمع على وفق ما تملكه كل طبقة من الاحوال أو حسب النظام التيموقراطي وعلى ذلك قسم الاثينيين الى الطبقات الاجتماعية الاربع[٥٨] .

ومن القوانين الاجتماعية التي وضعها صولون تثبيت دعامة من القوانين السياسية وذلك بأن الأمة كان محظوراً عليها بعض الامور التي تستلزمها حياة الجماعات فأباح كثيراً منها كإجازة بيع العقار وعمل الوصية في بعض الاحوال حينئذ صارت الاملاك التي كانت عدة

وقوة للأسرات العظيمة تتجزأ وتنتقل من شخص لآخر وكثر البيع والشراء وانتشر تبعاً لذلك الرهن ولكنّهم استبقاءً للأسرة حظر الوصية على الاب كثير الاولاد وحتم زواج البنت صاحبة الحق في الميراث كله أقرب رجلٍ منها نسباً ثم وضع قواعد مخصوصة لتربية الاولاد فكان الولد يبقى في بيت ابويه اللذين يتوليان أمر تربيته حتى يبلغ ستة عشر سنة ثم تستلمه الحكومة وتدخله في المدارس العمومية لتربيته تربية عسكرية وتخوله جميع الحقوق المدنية(٥٩).

وسعى صولون في قوانينه للحيلولة دون تكثيف الاراضي الزراعية في أيدي افراد قلائل والتي كانت تحصل بفعل عمليتين اثنتين :-

١- انتزاع الاراضي الزراعية من أيدي المزارعين الصغار الذين يعجزون عن دفع ديونهم وانتقالها الى قلة قليلة من السادة النبلاء مقابل استرداد ديونهم.
٢- حق البكورة وحصر الارث والاموال المنقولة وغير المنقولة بالابن الاكبر وحده دون سواه من الاخوة الصغار بالنسبة للعامل الاول وبفعل سياسة المتطرفين الذين كانوا يطالبون بإعادة تقييم الاراضي فكان يعدّ مثل هذا العمل مخالفاً للعدالة وان الاقدام عليه قد يؤدي الى حرب أهلية طاحنة وتعيد البلاد إلى سابق عهدها من الاضطراب والفوضى وحالة عدم المساواة لكنه من جهة اخرى وضع لسيطرة أثرياء الطبقة الارستقراطية والوقوف دون استئثارهم لخيرات البلاد ويؤكد على ارسطو يقول: ولقد انطوى على شرع صولون وانطوى شرع غيره على منع افراد الامة عن الفناء ما شاؤوا من الاراضي (٦٠) .

وأصدر صولون قانون يعفي الولد من مسؤولية والده المسن اذا كان هذا الاب لم يعلم ابنه حرفة من الحرف وفرض ضريبة على من يتعدى على امرأة حرة و اباح قتل المتلبس بجريمة الزنا ومع ذلك أحلّ البغاء و جعله رسمياً، ويذكر صولون انه قلل من التغالى في بائنة الفتيات تشجيعاً للشباب على الزواج واعتبر اغتياب الموتى والاحياء جريمة وفرض حداً اقصى لما ينفق على الحفلات حتى لا يثير إسراف الاغنياء حنق الفقراء، وقرر ان تتولى الدولة تربية ابناء المواطنين الذين يقتلون دفاعاً عن الوطن وفرض على الرجل ان يقسم تركته بين ابنائه في حياته وأن يوصي بها لمن يشاء اذا لم يكن له اولاد، وهذا القانون امر جديد؛ إذ

كانت تركة من ليس له اولاد تؤول الى القبيلة من قبل ، كما شجع الاجانب من الحرفيين على الاستقرار بأسرهم في اثينا وحرم تصدير القمح الى خارج اثينا حتى لا تقع المضاربة في اقوات الشعب [٦١] .

وكذلك أدخل صولون إلى قوانينه الجديدة شيئاً جديداً جداً ألا وهو الوصية؛ فكانت الاملاك تنتقل قبل انتقالاً اجبارياً لأقرب العصبة(كل ذكر من أصول الرجل) أو انعدام العصبة الى اعضاء الفصيلة(عشيرة الرجل وأهلة الأدنون) لأن الاملاك لم تكن تعد ملكاً للفرد بل للأسرة ويفسر افلاطون هذا التفكير تغييراً واضحاً في رسالته عن القوانين التي ما هي في جزئها الاكبر إلا تعليق القوانين الاثنية القديمة فيفترض ان رجلاً يطالب وهو على سرير الموت بحقه في الوصية ينادي (( ايتها الآلهة أليس من القسوة كل القسوة لا استطيع التصرف في ملكي كما اريد و لمصلحة من أشاء تاركاً نصيباً اوفر لهذا و نصيباً اقل لذلك طبقاً لما أبدوه لي من المودة ؟ لكن القانون يجيب هذ الرجل : انت الذي لا تستطيع تمني لنفسك اكثر من اليوم انت الذي لا تفعل اكثر من ان تصبح الحياة الدنيا هل لك أن تقرر مثل هذه المسائل لست أنت السيد على أملاكك ولا على نفسك انما انت وأموالك على السواء ملك للأسرة اي لأسلافك و ذريتك)) [٦٢] .

إذن لم تكن للوالد حرية التصرف في ثروته لكن قوانين صولون اعترفت بحق الوصية وبحق الملكية الشخصية واجازت للمالك حق التصرف في ثروته ويوصي بها لمن يشاء الا ان الابن يبقى الوارث الالزامي واذا لم يترك المتوفي ابنة واحدة لم يكن باستطاعته ان يختار وارثه الا ان يزوج ابنته لهذا الوارث واذا لم يكن للرجل ابناء فإنه يكون حراً في الوصية كما يريد فكانت هذه القاعدة من المسائل والامور الجديدة كل في قوانين صولون، والتي يمكن أن نستنتج من خلالها آراءً جديدةً عن الأسرة وإلى أي حد بدأوا يميزوها من الفصيلة القديمة، وكانت القوانين القديمة منحت الوالد سلطة أبوية مطلقة وأعطته عدداً من الحقوق والواجبات كما سمح ببيع ابنه او قتله، أما صولون وضع حدوداً لهذه السلطة تماشياً مع الاخلاق الجديدة وحرم على الاب ان يبيع ابنته الا اذا ارتكبت خطيئة فاحشة وكان التجريم نفسه يحمي الابن وسمحت للابن عند بلوغه سن معين ان يتخلص من السلطة الابوية المطلقة وفيما يختص بالمرأة كان قانون صولون ما يزال مرتفعاً عن القوانين القديمة عندما حرم عليها

ان توصي بثروتها وان ترث والدها وهي متزوجة او غير متزوجة وان كانت ترث فان ارثها محرم وهو بمجرد الانتفاع فقط لكن قانون صولون اختلف عن القوانين القديمة عندما سمح للمرأة باسترداد بائنتها (٦٣).

**الخلاصة**

من خلال دراستي لهذا الموضوع تبين لي مجموعة من الامور هي :

- الاغريق كانوا يقدسون القانون ويكنون الولاء له . وقد تبين أنّ لكل اغريقي حق وهو حق المساواه بين الجميع . احترام الاغريق للقانون لم يكن مرده الخوف من العقاب بل الحاجه لممارسة الحرية وعدم الخضوع .
- انقسم المجتمع الاثيني الى طبقات أربع على وفق الدخل السنوي للفرد . وبهذا العمل قضى على احتكار الاشراف للوظائف السياسية والسماح للعامة الاشتراك بالسلطة .
- يعد قانون صولون الحجر الاساس للديمقراطية الاغريقية لقيام القانون بالقضاء على نظام الحكم الارستقراطي .
- عمل صولون على إعفاء الضرائب من طبقة المأجورين الكادحين وعمل على تخفيض الضرائب على الطبقات تباعاً .
- برزت المحاكم بشكلها المستقل التي تعمل على حماية حقوق المواطن الاثيني .
- عمل هذا القانون على تنظيم الامور التجارية بقوانين ورسوم تفرض على السلع والذي اطلع عليها التعريفة الكمركية .

الهوامش

---

١ – عبدالباقي البكري ، **المدخل لدراسة القانون** ، ( بيروت ، مكتبة السنهوري ، ٢٠١٥ ) ص ١٩ .

٢ – صاحب عبيد الفتلاوي ، **تاريخ القانون** ، ( القاهرة ، مكتبة الثقافة للنشر ، ١٩٨٩ ) ، ص ١٥ .

٣ – عبدالباقي البكري ، **المدخل لدراسة القانون** ، ص ٢١ .

٤ – راسل ، **تاريخ الفلسفة الغربية** ، ترجمة: زكي نجيب محمود ، ( القاهرة ، لجنة التأليف و ترجمة و النشر ، ١٩٥٧ م ، ) ص ٤٨ .

٥ – بركليس: سياسي أثيني كان ابن زانتيبوس من أجاريستا، حكم أثينا(٤٩٥-٤٢٩ق.م) بشكل متقطع كما يذكر البعض، كان سياسياً من طراز عظيم وخطيباً مفهوماً وشخصية اشتهرت بنزاهتها التامة . في ٤٥١-٤٥٠ق.م اقترح القانون القاضي بقصر الجنسية الأثينية أو صفة المواطنة في أثينا على الأطفال الذين يولدون

لأب وأم أثينيين فقط . وفي ٤٤٦-٤٤٥ق.م حصل على اعتراف اسبارطة بالإمبراطورية الاثينية . للمزيد أنظر:

**نصوص النقد الأدبي اليونان**، ترجمة: لويس عوض، (القاهرة، المركز القومية للترجمة، ٢٠١٥م)، صص٢٩٢-٢٩٤ ؛ تشارلز الكسندر روبنص، **أثينا في عهد بركليس**، ترجمة: أنيس فريحة، (بيروت، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦م) .)

[٦] _ كليستينيس: أثيني ينتمي الى عشيرة ألكيمايون التي لعب دوراً مهماً في الحياة السياسية الاثينية . وعلى الرغم من أنه من أصل أرستقراطي فأنه أصبح مصلحاً ديموقراطياً، وقد تولى السلطة في عام٥٠٨ق.م، عارض أنصار حكم الطغاة والاريستوقراطيين الذين أرادوا عودة الحكم الأولغاركي الى أثينا . (للمزيد أنظر : بيير ديفانبيه، وآخرون، **معجم الحضارة اليونانية القديمة**، تر، أحمد عبدالباسط حسن، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢م)، ج٢، ص١٨٦-١٨٧ .)

٧ – بورا ، **التجربة الإغريقية** ، ترجمة: احمد سلامة ، ( القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٨ ) ص ٤٧ .

٨ – جورج سباسين ، **الحياة العامة الإغريقية** ، ترجمة : حسن جلال ، الحروسي ( القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٤ ) ، ص ١٢ .

٩ – **الحياة العامة اليونانية** ، ترجمة : عبدالمحسن خشاب، ( القاهرة، مجلس الاعلى للثقافة ، ٢٠٠٧ ) ، ص ٢١ .

١٠ – بورا ، **التجربة الإغريقية** ، ص ١٠٩ .

[١١]– ايسيخيلوس : (٥٢٥ق.م) كاتب تراجيدي لقب بأبي التراجيديا الإغريقية، ابن أوفوريوس من بلدة اليوسيس الشهيرة بالشعائر الدينية السرية الخاصة بالإلهة ديميتر إلهة الأرض والخصب . عاصر الحكم الديمقراطي خلال مدة حياته . (للمزيد أنظر: **نصوص النقد الأدبي اليونان**، ص٢٢١-٢٢٢ .)

١٢ – بندار: أشهر الشعراء الغنائيين . ولد عام ٥١٨ق.م قرب طيبة وتوفي عام ٤٤٠ق.م . واشتهر بغنائياته ذات المجموعات والكورس . عاش مع مواطنيه الطيبيين تحت الاحتلال الفارسي . وكان له حضور بارز في الاحتفالات الدينية الإغريقية كشاعر غنائي . (للمزيد أنظر: فرنان روبير، **الأدب اليوناني**، ترجمة، هنري زغيب، (بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٣م)، صص٣٦-٣٧ .)

١٣ – جورج سباين ، **تطور الفكر السياسي** ، ص١٩ .

١٤ – جورج سبابن ، **المصدر نفسه**، ص ٢١ .

[١٥] _سوفوكليس: ابن سوفيلوس ولد في كولون بالقرب من مدينة أثينا بين سنتي ٤٩٥، ٤٩٧ق.م، نشأ في أسرة من أسر الطبقات الوسطى . وهو رائد الدراما المسرحية لكن أغلب قصصه التي كتبها كانت من النوع التراجيدي. (للمزيد أنظر :

Gilbert Murray, M.A., **A History of Ancient Greek Literayure**, p.232-233)

١٦ – جورج سباين ، **المصدر نفسه**، ص ١٢ .

١٧ – بورا ، **التجربة الإغريقية** ، ص ١١١ .

١٨ – مفيد رائف العايد ، **تاريخ الاغريق** ، ط ٥ ، ( دمشق ، جامعة دمشق ، ١٩٩٩ ) ص ١٧٥؛ **نصوص النقد الأدبي اليونان**، صص٣٩٢،٣٨٩ .

١٩ – لطفي عبدالوهاب يحيى ، **اليونان مقدمة في تاريخ الحضارة** ، ( الاسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، ١٩٩١ ) ، ص ١٢٥ .

٢٠– ارخون: هو لقب اهم المسؤولين الإداريين الرئيسين التسعة وكان الارخون يحتل المنصب لسنة واحدة وكان ينتخب من العلاه الأرستقراطيين. (لطفي عبدالوهاب، **اليونان مقدمة في تاريخ الحضارة**، ص٥٤.)

٢١ – خالد الغريب ، **دراسة في تاريخ حضارة الإغريق القديم** ، ( القاهرة ، كلية الآثار جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥م) ،ص٨٤ .

٢٢ – ديكورغوس (بريغوس) وهو مصور اواني اغريقية من طراز الاشكال الحمراء من ابرز اعماله المحفوظة بالوفر كاس نقش عليها صورة وصول هيلينا الى طروادة نروت عكاشة، **المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية**،( بيروت ، مكتبة لبنان،١٩٩٠) ص٧٨ ٠

٢٣ – مفيد رائف العابد ، **تاريخ الاغريق** ، ص ١٧٨ .

٢٤ – ول ديورانت ، **قصة الحضارة**، (المنظمة العربية للتربية والثقافة، دار الجيل للطباعة والنشر،٢٠١١م)،ص٤٩ .

٢٥ – سمير شيخاني ، **صانعو التاريخ** ، ( بيروت ، مؤسسة عزالدين ، ١٩٩١ ) ج١ ، ص ١٢٠ .

٢٦ – مفيد رائف العابد ، **تاريخ الاغريق** ، ص ١٧٩ .

٢٧ – لطفي عبدالوهاب يحيى ، **اليونان مقدمة في تاريخ الحضارة** ، ص ١٢٦ .

٢٨ – الاكليزيا: الجمعية العامة أو الجمعية الشعبية) تتكون من كافة المواطنين الاثينيين الذكور والاحرار بالغي من قانوني(١٩ عام) وهي جهاز سياسي يعتبر عماد السلطة التشريعية . محمود كامل عياد، تاريخ اليونان، ط٣،(القاهرة ، دار الفكر:١٩٨٠)ج١، ص١٠٥

٢٩ – مصطفى النشار، **تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى بن خلدون**، (القاهرة، دار القباب، ١٩٩٩م)، ص ٤١ .

٣٠ – لطفي عبدالوهاب يحيى ، **اليونان مقدمة في تاريخ الحضارة** ، ص ١٢٩ – ١٣٠ .

٣١ – ول وايريل ، **قصة الحضارة**، ص ٤٩٢ .

٣٢ – بتري ، **مدخل الى تاريخ الاغريق و اديانهم وآثارهم** ، ( جامعة الموصل، دار الكتب لطباعة ونشر ، ١٩٧٧ ) ، ص٢٠ .

٣٣ – خليل سارة ، **تاريخ الاغريق** ، (دمشق، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٦م)،ص ٢٣١ .

٣٤ – فوزي مكاوي ، **تاريخ العالم الاغريقي و حضارته** ، ص ١٠٠؛ علي عكاشة، شحادة الناظور، جميل بيضون، **تاريخ اليونان والرومان**، (إربد: الأمل للنشر والتوزيع،١٩٩١م)، ص٧٧ .

٣٥ – محمود كامل عياد ، **تاريخ اليونان** ، ص٢٣٢-٢٣٣.

[٣٦] – محمد فهمي، **تاريخ اليونان**، (الجيزة، مكتبة ومطبعة الغد ، ١٩٩٩ )، ص ٤٧ .

٣٧ – المصدر نفسه، ص ٤٨؛ سيد احمد علي الناصري ، **الاغريق تاريخهم و حضارتهم**، ط٢، ( القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦)، ص ٢٠٠ .

٣٨ – خليل سارة ، **تاريخ الاغريق** ، ص ٢٣٢ .

٣٩ – محمد كامل عياد ، **تاريخ اليونان** ، ص ٤٢٣ – ٤٢٤ .

40- Luca Gaeta, Athenian Democracy and the Political Foundation of Space, Routledge, (London:2004), Vol.5, No.4, p. 473 .

٤١- لطفي عبدالوهاب يحيى ، **الاغريق في مقدمة تاريخ الحضارة** ، ص ١٢٩ – ١٣٠ .

٤٢ – آدم وهيب النداوي ، **تاريخ القانون** ، ط ٥ ، ( بيروت ، دار السنهوري ، ٢٠١٠ )، ص ٤٧ –٤٨ .

٤٣ – خليل سارة ، **تاريخ الاغريق** ، ص ٤٢٦ .

٤٤ – سيد احمد علي الناصري، **الاغريق تاريخهم و حضارتهم**، ص ١٩٨ .

٤٥ – لطفي عبدالوهاب يحيى ، **اليونان مقدمة في التاريخ الحضاري** ، ص ٢٤٠ .

٤٦ – فوزي مكاوي ، **تاريخ العالم الاغريقي و حضارته**، ط٥( بيروت ، دار رشاد الحديث ، ١٩٨٠ )، ص٩٧.

٤٧ – فوزي مكاوي ، **تاريخ العالم الاغريقي و حضارته** ، ص ٩٧ .

٤٨ – خليل سارة ، **تاريخ الاغريق** ، ص ٤٢٦ .

٤٩ – سيد احمد علي الناصري ، **الاغريق تاريخهم و حضارتهم** ، ص١٩٧– ١٩٨ .

٥٠ – خليل سارة ، **تاريخ الاغريق** ، ص ٤٢٩ .

٥١ – **المصدر نفسه**، ص ٤٣٠ .

[٥٢] – أيجينيا: جزيرة صغيرة تقع وسط الخليج الساروني بين إقليمي أتيكا وأرجوس، وتطل على خليج كورينثوس . ولكون ارضهم جرداء تحولوا الى العمل بالبحارة . (للمزيد : أنظر: بيير ديفانبيه، وآخرون، **معجم الحضارة اليونانية القديمة**، ج١، ص٢١٥–٢١٦ .)

[٥٣] – عزت زكي حامد قادوش، **العملات اليونانية والهللينستية**، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م) ص٧٩–٨٠ .

٥٤ – ششرون: هو كاتب الروماني وخطيب روما المميز ولد سنة ١٠٦ ق.م صاحب انتاج ضخم يعتبر نموذج مرجعياً للتعبير اللاتيني الكلاسيكي. شيشروان ، **الموسوعة الغربية الميسرة**، (بيروت، دار المعارف ،١٩٦٥)،ص٩٨.

٥٥ – محمد كامل عياد ، **تاريخ اليونان** ، ص ٢٣٦ .

٥٦ – خليل سارة ، **تاريخ الاغريق** ، ص ٢٣٠ .

٥٧ – المصدر نفسه، ص ١١٩ .

٥٨ – سيد احمد علي الناصري ، **الاغريق تاريخهم و ثقافتهم** ، ص ١١٩ .

٥٩ – محمود فهمي ، **تاريخ اليونان**، ص ٤٨ .

٦٠ – خليل سارة ، **تاريخ الاغريق** ، ص ٤٢٣ – ٤٢٤ .

٦١ – فوزي مكاوي ، **تاريخ الاغريق و حضارتهم** ، ص ٩٨ .

٦٢ – خليل سارة ، **تاريخ الاغريق** ، ص ٤٢٣ – ٤٢٤ .

٦٣ – المصدر نفسه، ص ٤٢٥ .

**قائمة المصادر والمراجع:**


١. بتري ، مدخل الى تاريخ الاغريق وادبهم و آثارهم ، ( جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٧ ) .

٢. البكري ، عبدالقادر ، المدخل لدراسة القانون ، ( بيروت ، مكتبة السنهوري ، ٢٠١٥ ) .

٣. بورا ، التجربة اليونانية، ترجمة: سلام احمد، ( القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٨).

٤. عياد، محمد كامل، تاريخ اليونان، ط٢،( القاهرة ، دار الفكر،١٩٨٠)، ج١ .

٥. ديفانبيه، بيير، وآخرون، **معجم الحضارة اليونانية القديمة**، ترجمة: أحمد عبدالباسط حسن، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢م)، ج٢ .

٦. راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة: زكي نجيب محود، ( القاهرة لجنة التأليف و الترجمة و النشر،١٩٥٧ ) .

٧. رايريل ، ول ، قصة الحضارة ، (المنظمة العربية للتربية ، دار الجيل للطباعة والنشر ، ٢٠١١ ) .

٨. الرفاعي، احمد، المدخل العلوم القانونية، (جامعة بنها، كلية الحقوق،،٢٠٠٧م).

٩. زيمرن، الفرد، الحياة العامة في الاغريق، ترجمة: عبدالمحسن خشاب ،،(القاهرة المركز القومي للترجمة ، ٢٠٠٩ ) .

١٠. سارة ، خليل ، تاريخ الاغريق، (دمشق، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٦م) .

١١. شيخاني ، سمير صانعوا التاريخ ، ( بيروت ، مؤسسة عزالدين ،١٩٩١) ، ج١ .

١٢. عكاشة، علي، وآخرون، **تاريخ اليونان والرومان**، (إربد: الأمل للنشر والتوزيع،١٩٩١م) .

١٣. شيشروان ، الموسوعة الغربية الميسرة، (بيروت، دار المعارف ،١٩٦٥)

١٤. الفتلاوي ، صاحب عبيد، تاريخ القانون ، ( القاهرة ، مكتبة الثقافة للنشر ، ١٩٨٩ ) .

١٥. قادوش، عزت زكي حامد، **العملات اليونانية والهللينستية**، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م) .

١٦. العابد، مفيد رائف، تاريخ الاغريق ، ط٥ ، ( دمشق ، جامعة دمشق ، ١٩٩٩).

١٧. عبدالوهاب ، لطفي ، الاغريق في مقدمة تاريخ الحضارة ، ( الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١ ).
١٨. الغريب ، خالد ، دراسة في تاريخ حضارة اليونان القديمة ، ( القاهرة ، كلية الآثار ، ٢٠٠٥ ) .
١٩. الفتيان ، احمد مالك، **دراسات في التاريخ القديم**، (بغداد، مكتبة عادل ، ٢٠١١م) .
٢٠. فهمي ، محمود، **تاريخ اليونان**، ( الجيزة ، مكتبة و مطبعة الغد ، ١٩٩٩).
٢١. مكاوي، فوزي ، **تاريخ العالم الاغريقي**، ( بغداد ، دار الرشاد الحديثة ، ١٩٨٠م) .
٢٢. الناصري ، سيد احمد علي **الاغريق تاريخهم وحضارتهم**، ط٢ ،( القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ ) .
٢٣. النداوي ، آدم وهيب ، تاريخ القانون ، ط١ ، ( بيروت ، دار السنهوري ، ٢٠١٠ ) .
٢٤. النشار، مصطفى، **تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى بن خلدون**، (القاهرة ، دار القباب ، ١٩٩٩ ) .
٢٥. **نصوص النقد الأدبي اليونان**، ترجمة: لويس عوض، (القاهرة، المركز القومية للترجمة، ٢٠١٥م) .
٢٦. روبير، فرنان، **الأدب اليوناني**، ترجمة: هنري زغيب، (بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٣م) .

**المصادر الانكليزية:**

1. Gilbert Murray, M.A., **A History of Ancient Greek Literayure**,(New York: 1901) .
2. Luca Gaeta, Athenian Democracy and the Political Foundation of Space, **Routledge**, (London:2004), Vol.5, No.4, p.